ـ(201)ـ فقد جاء عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه قال: "لا تقبلوا علينا حديثاً إلاّ ما وافق القرآن والسُنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد- لعنه ا- قد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي، فاتقوا ا، ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى، وسنّة نبينا صلى ا عليه وآله"(1). وقد أنكر الإمام الرضا عليه السلام أحاديث كثيرة أن تكون من أحاديث أبي عبدا الصادق عليه السلام، وقال: "إن أبا الخطاب كذب على أبي عبدا عليه السلام، لعن ا أبا الخطاب وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبدا عليه السلام"(2). ونتيجة لما تقدم فقد تعرّض التفسير بالمأثور إلى جملة من الانتقادات، فقد جاء عن أحمد بن حنبل(ت 241 هـ): "ثلاثة كتب ليس لها أُصول: المغازي والملاحم والتفسير، قال الخطيب هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقلها وزيادة القصاص فيها"(3) وأوّله قوله على أن هذه الكتب ليس لها إسناد، لأن الغالب عليها المراسيل(4). ومهما يكن من أمر فإن مسألة الوضع في التفسير حاصلة بلا أدنى ريب، وهذا ما يتطلب من المفسّر بالأثر مضاعفة الجهد في تحاشي الروايات الموضوعة وأبعادها عن التفسير.

_____ 1ـ الرجال: 146- 147، الكشي. 2ـ الرجال: 146- 147، الكشي، وينظر، أصول الكافي 1: 62، للكليني (باب اختلاف الحديث) حيث بيّن فيه الوضع في تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف. 3ـ تذكرة الموضوعات: 82، محمد بن طاهر الهندي. 4ـ مقدمة في أُصول التفسير: 59، ابن تيمية.